لصالح منظمة التحرير والشعب الفلسطيني . علق الناطق بلسان وفد منظمة لتحرير ـ شفيق الحوت ـ على اقتراح السادات بدعوة المنظمة للاشتراك بمؤتمر جنيف قائلا ان المنظمة ترفض الاشتراك في اي مؤتمر حول ازمة الشرق الاوسط يستند الى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ واشار الى التعثر الكبير الذي أصاب مؤتمر جنيف منذ نجاح سياسة كيسنجر في شق التضامن العربي عبر اتفاقية سيناء . والقى رئيس وفد منظمة التحرير كلمة فلسطين امام الجمعية العمومية حيث اكد من جديد ان هدف الشعب الفلسطيني هو انشاء الدولة العلمانية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني ، وهاجم بعنف السياسة الاميركية في المنطقة متهما اياها بالتصميم على « اسقاط غصن الزيتون الذي حملناه في يدنا العام الماضي » ، كما اكد رفض المنظمة الحلول الجزئية « مثل اتفاقات فك الارتباط وسياسة الخطوة خطوة » . كذلك شدد القدومي بانه لا يمكن ان يتحقق السلام في الشرق الاوسط بدون الأعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني كما انه لا يمكن لاي مؤتمر دولي مناقشة قضية فلسطين في معزل عن منظمة التحرير او في غيابها اما المندوب الاميركي فقد كرر موقف بلاده المعروف ، اي الذي يرفض الاعتراف بمنظمة التحرير كممثلة للشعب الفلسطيني ، ويرفض قرار الجمعية العمومية رقم ٣٢٣٦ ، ولا يقر مشاركة منظمة التحرير في مؤتمر جنيف الا بعد موافقة اسرائيل على ذلك ، كما يعارض كل اتجاه من جانب الجمعية العمومية لتعديل قرارات مجلس الامن التي فرضت الاطار الذي ينبغي تسوية مشكلة الشرق الاوسط من ضمنه وهو اطار لا يعترف بالفلسطينيين الا كلاجئين .

من جهة اخرى ، وبناء على معارضة منظمة التحرير وسوريا لمشروع القرار الذي تقدم به الوفد المصري للجمعية العمومية (والذي يطالب بدعوة المنظمة للمشاركة في مؤتمر جنيف) فقد سقط هذا المشروع عربيا وجرى استبداله بمشروعين اخرين حازا على موافقة سوريا ومنظمة التحرير بالاضافة الى الدول العربية الاخرى ومسايرة مصر . نص المشروع الاول على النقاط التالية : (أ) تأكيد الجمعية العمومية من جديد للقرار الصادر منها (رقم ٣٢٣٦) في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤ حيث جرى تأكيد اعتراف الجمعية بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . (ب) ان اقرار هذه الحقوق يشكل شرطا مسبقا لاي سلام دائم وعادل في المنطقة . (ج) ان اشتراك الشعب الفلسطيني في كل الجهود والمشاورات الهادفة الى السلام في الشرق الاوسط مسألة اساسية ولا غنى عنها . (د) التمني على مجلس الامن اتخاذ القرارات والاجراءات الضرورية من اجل اتاحة لفرصة أمام الشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه الوطنية الثابتة وفقا لقرار الجمعية العمومية رقم ٣٢٣٦ (ه) المطالبة بدعوة منظمة التحرير باعتبارها ممثلة الشعب الفلسطيني للاشتراك في كل الجهود والمشاورات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الاوسط والمنعقدة تحت رعاية الأمم المتحدة وذلك على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى واستنادا الى القرار رقم ٣٢٣٦ . (و) التأكيد على ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لدعوة منظمة التحرير للاشتراك في اعمال مؤتمر جنيف وكافة الجهود الاخرى الهادفة الى تحقيق السلام . (ز) التمني على الامين العام لهيئة الامم تقديم تقريره بهذا الصدد باسرع ما يمكن . وعند طرح هذا المشروع على التصويت فاز باكثرية ساحقة (٩٣ صوتا مقابل ١٨ وامتناع ٢٧) مما اعتبر انتصارا دوليا كبيرا لمنظمة التحرير والقضية الفلسطينية . وجدير بالاشارة ان بين الدول التي عارضت القرار الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية وكندا واسرائيل ، في حين امتنعت كل من فرنسا وايطاليا عن التصويت . اما مشروع القرار الثاني الذي جرى تقديمه للجمعية العمومية فقد نص على النقاط التالية : (أ) الاعراب عن قلق الجمعية البالغ بسبب عدم أنجاز اي تقدم باتجاه ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة في فلسطين بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية ، بالاضافة الى حق الفلسطينيين الثابت في العودة الى ديارهم التي اخرجوا منها وممتلكاتهم التي انتزعت منهم . (ب) تشكيل لجنة لمتابعة موضوع اقرار حقوق الشعب الفلسطيني بحيث تقوم هذه اللجنة بالدراسات اللازمة وتقديم التوصيات وبرنامج العمل التي تراها مناسبة من اجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشار اليها . (ج) تقوم اللجنة بعرض تقريرها وتوصياتها على الامين العام في موعد اقصاه اول حزيران ١٩٧٦ على ان يحيل الامين العام التقرير الى مجلس الامن ، كما تعرض اللجنة ملاحظاتها وتوصياتها على الدورة القادمة للجمعية العمومية